مجلس الأمن

Distr.: General
20 September 2004
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى اتفاق أكرا الثالث بشأن كوت ديفوار، الذي أُبرم في أكرا في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وإلى بيان رئيس مجلس الأمن الصادر في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/29)، وإلى رسالتَـيّ المؤرختين ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/2004/667) و ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (S/2004/716) بشأن رصد الاتفاق.

وتجدون طيه التقرير الثالث من فريق الرصد الثلاثي الأطراف المنشأ بموجب اتفاق أكرا الثالث، هذا التقرير الذي يغطي الفترة من ١ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (انظر المرفق). وأكون ممتنا لكم إذا تفضلتم بتوجيه نظر أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) كوفي أ. **عنان**

مرفـق

تنفيذ اتفاق أكـرا الثالث

التقرير الثالـث من فريق الرصـد

يغطي الفترة من ١ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

أولا – عـرض عـام

١ – شهـدت الفترة قيد الاستعراض حالة أمنيـة هادئة في البلـد. وعملـت اللجنة الرباعيـة على مراقبة الأمن على جانبَـيْ منطقـة الثقـة. أمـا المشـاورات الـتي تـدور في اللجنـة فتشـير إلى وجـود محـاولات جديـة للتثبُّـت مـن تنفيـذ القـرارات الـتي اتـخذت بشـأن تقليـل عـدد نقـاط التفتـيش وتفكيكهـا وجمـع الأسـلحة الثقيلـة. وقـد أدى ذلـك إلى إحـراز قـدر مـن التقـدم في ضمان مـزيد من حريـة التنقـل للأشخاص والسلع في أجـزاء أخرى من البلـد.

٢ – واستأنفـت حكومـة المصالحة الوطنية أنشـطتها بعـد توقـف لفتـرة قصيرة مـن الزمـن. ويقـود الرئيس ورئيس الوزراء الأنشـطة بمختلـف مستوياتها للتصـدي للمشـاكل الوطنيـة ذات الأولوية العالية. وهذه الأنشطـة تتعلق بخطـط تحوّطيـة لجمع المال المطلوب لتغطيـة النفقـات التي يُـنتظر أن تترتـب على إعـادة فتح المدارس وإعـادة تقـديم الخدمات الاجتماعيـة في جميع أنحاء البلد، وتتعلق بالأزمـة في صناعة البـن – الكاكـاو. وقـد بـدأ الـرئيس سلسـلة مشـاورات قبل اتخاذ قـراره بإصـلاح قطـاع البـن – الكاكـاو بهـدف وضـع حـد لهبوط إيـرادات الدولـة، ولغـرض آخـر ذي أهميـة سياسـية هـو تخفيـف حـدة التـوتر الاجتمـاعي المتـزايد في أوسـاط المزارعين والمنتجيـن، هـذا التوتـر الـذي ينطوي على آثـار تطـال المصـالحة الوطنيـة والإعمـار الوطني وعملية السلام. وشرع رئيس الوزراء في مهمـة في الخارج سعيـا للحصول على تمويـل خارجـي مـن مؤسسـات بريتـون وودز ومـن أوسـاط المـانحين في الأمـم المتحـدة وفي الاتحـاد الأوروبي.

٣ – وغلبـت على السـاحـة السياسـية أنشطـة الأحـزاب السياسـية الرئيسـية في سـعيها إلى بلـوغ الوضـع المناسـب لهـا في الحملـة المؤديـة إلى انتخابـات تشـرين الأول/أكتـوبر ٢٠٠٥. أمـا الجوانب السياسية لهذا الوضع فتظهر أيضا في أعمال الجمعية الوطنية بالـذات، وفي الجدل الـدائر حـتى في دقائـق الأمـور حـول اعتمـاد نصوص التشـريع بشـأن قـانون الجنسيـة وحـول تكـوين اللجنـة الانتخابيـة المستقلـة. أمـا الكتـل البرلمانيـة فتطلـب المسـاعي الحميـدة مـن فريـق

الرصد ثلاثي الأطراف ولجنة الرصد. ونتيجة لذلك، يشارك الفريق واللجنة في تيسير إجراء حوار والتوصل إلى حل وسط بين ممثلي الدعوات الرئيسية في الجمعية الوطنية.

٤ - ويُحرز في هذه الأثناء قدر من التقدم في اعتماد الجمعية الوطنية على مستوى اللجنة مشروع النص التشريعي بشأن التمويل العام للأحزاب والفئات السياسية والحملات الانتخابية. ويتضمن جدول أعمال الجمعية الوطنية أيضا النظر في مشروع التشريع بشأن قانون الصحافة الذي اعتمده مجلس الوزراء للتو والذي ينتظر إحالته رسميا من رئيس الجمهورية إلى الجمعية الوطنية.

٥ - ويتبين بلا شك من النقاش العام المتزايد إن اهتماما كبيرا يركز على ما يعتبره الجمهور وتيرة بطيئة وعقبات سياسية في اعتماد الإصلاحات التشريعية التي توخاها اتفاق لينا - ماركوسي والتي أبرزها اتفاق أكرا الثالث.

٦ - وعلى الرغم من الانطباعات التي تُظهر وجود انقسامات حادة فيما بين الجهات الفاعلة السياسية، قد يلاحَظ أن محاولات تجري حاليا للتشجيع على إقامة التحالفات وإصلاح العلاقات الشخصية المتدهورة بين الجهات الفاعلة السياسية. وأحد الأمثلة البارزة على ذلك القرار الذي اتُّخذ على مستوى حكومة المصالحة الوطنية بتحسين العلاقات الشخصية والاجتماعية بين أعضاء الحكومة. واتُّفق على إقامة وليمة غذاء كل أسبوعين يبادر إليها ويستضيفها بالتناوب زعماء سياسيون ويبدأها رئيس الوزراء الحالي، ثم رئيس الوزراء السابق، فالزعماء السياسيون الآخرون. والقصد من هذه المناسبات الاجتماعية والودية جعل العلاقات بين الوزراء أفضل مما كانت عليه حتى الآن، إذ اقتصرت على علاقات العمل في أغلب الأحيان.

ثانيا - التطورات البارزة في عملية السلام

أعمال الجمعية الوطنية بشأن النصوص التشريعية

٧ - قد يلاحظ من الجدول الموجز الذي يبين التقدم المحرز في النصوص التشريعية (الضميمة ١) أن الفترة قيد الاستعراض شهدت تقدما في الأعمال المتعلقة باثنين من النصوص فقط هما: التمويل العام للأحزاب السياسية والحملات الانتخابية وقانون الصحافة. أما نص قانون الجنسية الذي سحب من الجمعية فلا يزال موضع مشاورات في الحكومة.

٨ - بدأ التوقف الحالي في أعمال الجمعية الوطنية في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤ في أعقاب رفض جماعات المعارضة في البرلمان المشاركة في التصويت على اقتراح مقدم من مجموعة

الجبهة الشعبية الإيفوارية بتعديل المادة ٥ من مشروع التشريع المقدم من الحكومة بشأن تكوين اللجنة الانتخابية المستقلة. فقد قام مقدم النص في الجمعية عيس دياكيتي، وزير الإدارة الإقليمية، بمغادرة الجمعية ومعه مجموعات المعارضة الأخرى. وبناء على تعليمات رئيس الجمهورية، طلب الوزير المكلف العلاقات مع مؤسسات الدولة، السيد الفونس دوواني، تعليق أعمال الجمعية المتعلقة بالنص في انتظار توصل الحكومة إلى مخرج من المأزق. أما نقاط الخلاف الأساسية فمحورها تمثيل القوات الجديدة في العضوية الجديدة المقترحة للجنة الانتخابية المستقلة. فمشروع الحكومة يقترح المساواة في التمثيل تمثيلا بشخصين لكل طرف من الأطراف الموقعة على اتفاق لينا - ماركوسي. وهذا يعني تمثيل القوات الجديدة بستة ممثلين. ورأت الجبهة الشعبية الإيفوارية في ذلك خللا في التمثيل لصالح القوات الجديدة، ولذلك اقترحت في البداية ممثلا واحدا للقوات الجديدة باعتبارها كيانا سياسيا واحدا. وبعد مرور وقت وإجراء مشاورات، وافقت الجبهة الشعبية الإيفوارية الآن على القبول بممثِّلين للقوات الجديدة. وأبقت مجموعة السبعة الماركوسيسيول على تأييدها لاقتراح الحكومة الذي يعني تمثيل القوات الجديدة بستة ممثلين.

٩ - وقد التقى فريق الرصد الكتل البرلمانية كافة، وهناك تسوية آخذة في الظهور للقبول بثلاثة ممثلين للقوات الجديدة ككتلة واحدة. وقد اتفق فريق الرصد ولجنة الرصد على إمكانية جعل المفاوضات بين الكتل البرلمانية بقيادة الزعيم السياسي لحزب العمال الإيفواري البروفيسور فرانسيس ودي.

١٠ - وأثار فريق الرصد في مشاوراته مع الكتلة البرلمانية للجبهة الشعبية الإيفوارية القضية الأوسع نطاقا وهي قضية المسؤولية الخاصة لتلك الكتلة في إقناع الجبهة الشعبية الإيفوارية كحزب ورئيس الجمهورية كي يمكن للجمعية الوطنية أن تعتمد بحلول الموعد النهائي في ٣٠ أيلول/سبتمبر تشريعا بشأن قانون الجنسية وبشأن تكوين اللجنة الانتخابية المستقلة، وتعديل المادة ٣٥. واختار فريق الرصد أيضا أن يشير إلى وجوب التفكير في إعادة تشكيل المجلس الدستوري ليشمل ممثلي المعارضة تجنبا لمشادة سياسية قد تنشأ قريبا حول صدقية ذلك المجلس بتركيبته الحالية. وقدم ذلك الاقتراح لأن للمجلس صلاحيات منها تحديد أهلية المرشحين للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، والبت في قضايا الطعن في نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

العملية الانتخابية

١١ - وتشجع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على إجراء حوار مستمر حول جميع الجوانب ذات الصلة بالعملية الانتخابية بما في ذلك عملية تحديد الهوية. وفي سبيل ذلك

الهدف، اتخذت مبادرة بإنشاء إطار للتنسيق بين مختلف الشركاء المحتملين الذين يرجح أن يقدموا دعمهم للانتخابات. وعقد اجتماعان بين هؤلاء الشركاء في ١ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. أوصى الاجتماع الأول بإنشاء لجنة عاملة تتألف من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي لتقييم الحالة المتعلقة بالعملية الانتخابية بما فيها عملية تحديد الهوية؛ ووضع توصيات لتعزيز الطاقة المؤسسية للإدارة الإيفوارية؛ ووضع برنامج عمل مع المؤسسات المعنية بالعملية الانتخابية لضمان اتخاذ إجراءات المتابعة النشطة. وأوصى الاجتماع بإيجاد منبر للمشاورات بين الشركاء الإنمائيين، واللجنة الانتخابية المستقلة، والمكتب الوطني لتحديد الهوية، واللجنة الوطنية للإشراف على تحديد الهوية، واللجنة الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والمركز الوطني للبحوث الزراعية، وذلك لضمان تحسين التنسيق بين جميع الأنشطة المتصلة بالعملية الانتخابية. واقترح الاجتماع تأجيل بعثة الأمم المتحدة لتقييم العملية الانتخابية حتى بداية تشرين الأول/أكتوبر، وذلك في انتظار تطور الاجراءات البرلمانية بشأن النصوص ذات الصلة من نصوص التشريع المتصل بالعملية الانتخابية.

١٢ - وقد ذكر سفير المملكة المتحدة الذي شارك في الاجتماعين أن المملكة المتحدة مهتمة بتقديم قدر من الدعم للعملية الانتخابية. وقال إنه يعتزم الطلب إلى المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية أن تضطلع ببعثة في كوت ديفوار للنظر في آفاق تقديم هذه المساعدة.

١٣ - وفي هذه الأثناء، كلّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خبيرا استشاريا بإعداد مشروع وثيقة بشأن المساعدة التقنية لدعم تنظيم استفتاء ولدعم الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. أما اختصاصات هذا الخبير الاستشاري فهي التالية: '١' تقييم التمويل المتوفر في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي أوساط المانحين؛ '٢' وضع تقييم مفصل لحاجات اللجنة الانتخابية المستقلة من المساعدة التقنية؛ '٣' تقييم وضع الأعمال التحضيرية لتنظيم الانتخابات واستعراض الخطة التنفيذية للانتخابات وتقديرات تكاليفها؛ '٤' إعداد خطة عمل للجنة الانتخابية المستقلة وللخبراء الدوليين والوطنيين الذين يقدمون الدعم للمشروع؛ '٥' مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعبئة الموارد من أوساط المانحين.

١٤ - وقدم الاتحاد الأوروبي خدمات خبير تقني في إطار برنامج تعاونه مع كوت ديفوار لتيسير التعاون في مجال العملية الانتخابية وعملية تحديد الهوية.

تدابير بناء الثقة

- **ممرات السلام**

١٥ - في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، شرعت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في برنامج يسمى ممرات السلام وذلك في أعقاب إجراء المشاورات المناسبة مع الحكومة، وبخاصة مع وزير المصالحة الوطنية، ووزير الإدارة الإقليمية، ووزير شؤون ضحايا الحرب والمشردين والنازحين، ووزير التضامن والضمان الاجتماعي. وقد أطلق هذا البرنامج كمساهمة بارزة في الاحتفال بالسلام والمصالحة الوطنية في الذكرى السنوية الثانية لبدء الأزمة الإيفوارية في ١٩ أيلول/سبتمبر. وسيشارك في هذا البرنامج وكالات منظومة الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوات المحايدة التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وفي أثناء أسبوع الاحتفال سوف تنظم رحلة لأطفال من أسر مشردة إلى بواكي للم شملهم مع عائلاتهم. وفي وقت لاحق سوف تتكرر هذه الأنشطة لبيان العامل الإنساني في عملية السلام، لا سيما في إعادة توحيد البلد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، سوف تنظم ثلاث رحلات من هذا النوع من مان إلى غويغلو في الغرب، ومن أبيدجان إلى بواكي في المنطقة الوسطى، ومن بونا إلى بوندوكو في الشرق.

• **لجنة الاستماع للمقيمين من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا**

١٦ - في تطور آخر يعكس الجهود المبذولة في سبيل المصالحة الوطنية، أطلق رئيس الدولة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، تحت رعاية وزارة التكامل الأفريقي، لجنة استماع تكون بمثابة منبر للنظر في مظالم المقيمين في كوت ديفوار من مواطني دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتتألف هذه اللجنة من ممثلين عن جاليات مختلفة من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذين سيتحدثون مع مسؤولين من وزارات حكومية مختلفة (وزارة الخارجية ووزارة الداخلية ووزارة المالية ووزارة التجارة ووزارة الصحة بالذات). ويعتبر إنشاء هذا المنبر إشارة إيجابية موجهة إلى المقيمين في كوت ديفوار من مواطني بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعزم الحكومة الإيفوارية على تحسين علاقاتها مع جيرانها وضمان الرفاه العام في نهاية المطاف للمقيمين الأجانب وفقا للتوصية الواردة في اتفاق لينا - ماركوسي.

الأعمال التحضيرية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٧ - في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، عقدت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج اجتماعا مع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة ومع الشركاء لاستعراض الأعمال التحضيرية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المقرر أن يبدأ في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وقد عمم على الجهات صاحبة المصلحة والشركاء مشروع خارطة طريق منقح لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وكان منتظرا أن توضع في وقت لاحق

الصيغة النهائية لخطة الطريق والمسائل المالية ذات الصلة بها. وأثير عدد من القضايا على النحو التالي:

- ركز ممثل البنك الدولي على ربط خارطة الطريق لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالتمويل. وفي ضوء تعليق البنك الدولي الدفع لكوت ديفوار، كرر ممثل البنك التأكيد بأنه ليس في وسع البنك في الوقت الحاضر تمويل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. بل ليس من المرجح أن تنشأ حتى إمكانية تسديد الأموال بمفعول رجعي ما لم يلغ التعليق قبل نهاية السنة. وعلى الرغم من أن الحكومة تعتزم استخدام التمويل من البنك الدولي في مرحلة إعادة الاستيعاب وإعادة الإدماج، لاحظ رئيس اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن الحكومة تنظر في الوقت الحاضر أيضا في سبل أخرى للتمويل.
- أعرب ممثل البنك الدولي أيضا عن خشيته من أن يؤدي ارتفاع حجم المدفوعات للمقاتلين القدامى في كوت ديفوار إلى اجتذاب مقاتلين أجانب يحاولون الدخول في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الإيفوارية (أما المبلغ فهو ٩٠٠ دولار يدفع في ثلاثة أقساط: القسط الأول هو ٢٢٥ دولارا يدفع في بداية العملية، والقسط الثاني ٢٢٥ دولارا يدفع بعد شهر من القسط الأول، والقسط الأخير ٤٥٠ دولارا يدفع بعد مرور ثلاثة أشهر). وبدلا من ذلك، اقترح البنك أن يكون المبلغ ٤٠٠ دولار على أن يستخدم الباقي في التدريب المهني. أما رئيس اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج فقد قال إن هذه المدفوعات تتمشى وارتفاع كلفة المعيشة في كوت ديفوار، وإن مخاوف البنك لا مبرر لها لأن الانتشار الحالي لعناصر حفظ السلم التابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على طول الحدود، إضافة إلى نهج نزع سلاح الوحدات، يرجح أن يحول دون انتقال أعداد كبيرة من المقاتلين الأجانب عبر الحدود لدخول برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.
- ذكر ممثل اليونيسيف في الاجتماع أن من غير المرجح أن يتجاوز عدد الجنود الأطفال المؤهلين للدخول في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ٣٠٠٠ طفل.

ملاحظات

١٨ - إن ''اجتماعات الشركاء'' هذه التي تعقد دوريا برئاسة المجلس الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والتي تشارك فيها جميع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة وشركاء

دوليون تثبت أنها آلية مفيدة للتنسيق في عملية معقدة. غير أنه اتضح منذ الآن وجود عدد من المسائل التي ينبغي الاهتمام بها اهتماما وثيقا وهي:

- **التمويل**

من الضروري حل مشكلة التمويل **قبل** إكمال المرحلة التنفيذية في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بوقت طويل. وكانت الحكومة تنتظر الاعتماد على البنك الدولي في تمويل الشبكة الأمنية التي تعتبر ضرورية لضمان إعادة الإدماج الفوري أو إعادة التوطين الفوري للمقاتلين السابقين. غير أن ذلك التعويل لم يعد الآن أمرا مؤكدا بسبب تعليق البنك لعمليات الإقراض. ولا ينبغي لنزع السلاح أن يبدأ قبل حل هذه المشكلة لأنه من بالغ الخطورة أن تبدأ عملية تنشأ عنها توقعات لا تتحقق.

- **الأمن في الشمال**

اتفق جميع المعنيين من حيث المبدأ على إرسال عناصر أمنية إضافية مدربة في إطار عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى الشمال في أثناء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبعدها، لكن وضع هذه العناصر بعد نزع السلاح لا يزال وضعا غير مؤكد. وهذه مسألة قيد البحث مع السلطات الوطنية بهدف ضمان إعادة إدماج هذه العناصر في الشرطة والدرك، على أن يكون مفهوما أن الإجراءات المناسبة للاختيار والتدريب سوف تطبق منذ البداية. وفي الوقت ذاته، يبدو أن القوات الجديدة مستعدة الآن للقبول بوجود القيادة الوطنية للشرطة والدرك في الشمال لضمان الإشراف الفعال على عناصر الأمن الإضافيين وتدريبهم في أثناء فترة التدريب الأولى التي تستغرق ٤٥ يوما. غير أن وجود الشرطة والدرك لا يشكل إلا جزءا من مجموعة أوسع من التدابير التي تشمل نشر شرطة قضائية ضرورية لضمان عدم نشوء حالة من الفراغ في الأمن والحكم بعد نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

- **المجندون بعد أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢**

دعا اتفاق لينا - ماركوسي إلى تسريح جميع الذين جندوا في الجيش بعد أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وهذا يشمل نحو ٤٠٠٠ جندي. وقد أثار رئيس اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هذه المسألة مع وزير الدفاع. وقد أثيرت في هذا السياق أيضا المسألة الأعم وهي مسألة إعادة تشكيل قوات الأمن رغم أنها لا تتصل اتصالا وثيقا بمسألة المجندين. وقد أنشأ رئيس الوزراء فريقا عاملا

غير رسمي للشروع في عملية للنظر في هذا الموضوع. وقد فهمنا أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار سيطلب إليها المساهمة في هذه المبادرة.

• **وضع المقاتلين**

يرجح أن تنشأ مشكلتان. الأولى هي مشكلة طريقة تحديد ما إذا كان المقاتلون من مواطني كوت ديفوار، علما أنه لا وجود لوثائق مناسبة في هذا الصدد. أما المشكلة الثانية فتتصل بمعاملة المقاتلين الأجانب في الفترة التي تعقب نزع السلاح مباشرة. ورغم أن اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لا تتوقع تدفق أعداد كبيرة من المقاتلين الأجانب عبر الحدود، إلا أنه لا شك في وجود مقاتلين من أصل أجنبي في كوت ديفوار حاليا. أما إجراء تحديد الهوية في هذه الحالات ومعالجتها فيتطلب استعراضا لهذه الإجراءات لضمان تيسير فهمها وتطبيقها. وبدون ذلك ينشأ خطر قيام المقاتلين السابقين، الذين قد يشعرون بأنهم قد استبعدوا من الحصول على منافع، بتعطيل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

١٩ - وفي اجتماع آخر بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، عقد في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ مع الجهات صاحبة المصلحة ومع الشركاء، أثير عدد من المسائل على النحو التالي:

• أثيرت مسألة تعيين الأفراد في المكاتب الإقليمية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسوف تقام ثلاثة مكاتب في الشمال وثلاثة في الجنوب؛ وسيضم كل مكتب منها ما بين ٥ و ٦ موظفين. وذكرت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أنها قد عينت حتى الآن ٥٠ في المائة من الموظفين لمكاتبها في الجنوب وأن التوظيف في الشمال سوف ينجز في أواسط أيلول/سبتمبر.

• توجد ١١ منطقة لنزع السلاح والتسليح وإعادة الإدماج في جميع أنحاء البلد؛ وسوف تضم كل منطقة منها أربعة أو خمسة مواقع تركز على مختلف جوانب التجميع ونزع السلاح و/أو التسريح. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا بتأهيل مواقع التسريح فيما تقوم الحكومة بتأهيل المواقع الباقية. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا في الوقت الحاضر بمساعدة اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في تعيين الموظفين لجميع مواقع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. أما اختصاصات هذه الوظائف (ومنها وظائف الأطباء والأطباء النفسانيين والإداريين) فقد تم إعدادها وسوف تبدأ قريبا عملية التعيين.

- أعدت لجنة التخطيط في اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج خطة موجزة (مرفقة بهذه الوثيقة باعتبارها المرفق ٣). وتورد هذه الخطة الإطار الزمني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بدءا بالمرحلة الأولى لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المناطق الشرقية والوسطى والغربية من البلد، ومرورا بالمرحلة الثانية في شمال البلد وجنوبه. واتُفق على ضرورة بيان التفاصيل المالية. وكرر ممثل البنك الدولي الإعراب عن بعض شواغله مبرزا الحاجة إلى ربط الاعتبارات المالية واعتبارات الميزانية بالخطة. وقد تقرر عقد اجتماع خاص لذلك الغرض. واتُفق على أن ينضم جميع الشركاء إلى الخطة حالما ينتهي وضع جميع هذه التفاصيل.

- قُدمت خطة أولية لضمان أمن مناطق ومواقع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أثناء المراحل المختلفة في عملية نزع السلاح والتسريح.

- أعربت القوات الجديدة عن شواغلها إزاء أفراد من جنسية المقاتلين الذين يدخلون في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأصرت هذه القوات على وجوب تحديد هوية هؤلاء المقاتلين لمعرفة ما إذا كانوا إيفواريين أم لا في أثناء مرحلة التجميع وليس بعد مرحلة نزع السلاح. وينطوي هذا الطلب على آثار خطيرة بالنظر إلى النقاش السياسي الجاري بشأن مسألة الجنسية. ولاحظ رئيس اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن هذه مسألة سياسية وأنه سيتشاور في شأنها مع الحكومة.

- وردا على سؤال من القوات الجديدة، ذكر رئيس اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أنه من غير المقرر أن يتلقى المقاتلون من أصل أجنبي أي علاوات بعد التسريح. وقد لقي هذا الرد احتجاجا قويا من ممثلي القوات الجديدة.

- أُثيرت مسألة عناصر الأمن الإضافية، لا سيما وضعهم بعد عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وكررت القوات الجديدة تأكيد مطالبتها بوجوب إدماج هذه العناصر إدماجا كاملا في الشرطة الوطنية وقوة الدرك الوطنية بعد إنجاز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتعهد رئيس اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بإثارة هذه المسألة مع رئيس الوزراء.

ملاحظات

٢٠ - تعتبر مشكلة تحديد الهوية مشكلة حرجة لا بد من حلها قبل أن تبدأ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويرجح أيضا أن يؤدي عدم وجود أي منافع مادية إلى

تغييب حافز يشجع المقاتلين الأجانب على قبول نزع السلاح. وهناك خطر أن يؤدي غياب ذلك الحافز إلى رد سلبي من جانب المقاتلين الأجانب عندما يعلمون أنهم لن يتلقوا أية منافع لقاء نزع السلاح، لا سيما إذا حدث ذلك في أثناء وجودهم في مواقع تجميع. وهذه مسألة معقدة لأنه من الواضح أن اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لا تريد ربط نزع السلاح بمنح مبلغ مالي أو بالجنسية. وهذه شواغل خطيرة نعتزم مناقشتها مرة أخرى مع اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بغية التشجيع على إيجاد حلول مقبولة لجميع الأطراف المعنية، على أن يؤخذ في الاعتبار أن التخطيط الأولي والتقديرات المالية يستندان إلى عدد إجمالي مقدّر للمقاتلين دون تمييز على أساس الأصل القومي.

٢١ - وتعتبر مسألة الأمن في الشمال في أعقاب نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج شاغلا رئيسيا أيضا. ولقد أنشأنا فريقا داخليا للنظر في هذه المسألة نظرة أكثر تعمقا لأنه من الواضح أنه ينبغي لنا ضمان عدم نشوء فراغ أمني ينطوي على خطر انتشار الفوضى في المناطق التي يتم فيها نزع السلاح.

٢٢ - وفي أعقاب اجتماع اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، عقدت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار اجتماعا تنسيقيا داخليا مع ممثلي جميع عناصر العملية ذات الصلة ومع ممثلين عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف. ويُعتزم عقد هذه الاجتماعات بانتظام لضمان تمكّن مختلف عناصر أسرة الأمم المتحدة في كوت ديفوار من معالجة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بطريقة منسقة ومتماسكة.

ثالثا - التطورات في مجال حقوق الإنسان

٢٣ - شهدت الفترة التي أعقبت اتفاق أكرا الثالث بعض التطورات المشجعة في مجال حقوق الإنسان. فقد قل عدد نقاط التفتيش، وعدد عمليات التوقيف والاحتجاز، والاختفاء، وسوء المعاملة عند نقاط التفتيش. غير أن الإعراب عن الشواغل استمر، لا سيما في غرب البلد حيث استمر الإبلاغ عن أنشطة الميليشيا الموالية للحكومة، وانتشار الأسلحة الخفيفة في أيدي السكان المدنيين، والتوتر بين المجتمعات المحلية والجماعات الإثنية. وفي شمال البلد، جعل التنافس بين أجنحة القوات الجديدة حالة حقوق الإنسان بوجه عام حالة هشة. وقد أدت تصفية الحسابات بين مختلف الفصائل إلى حالات الاعتقال والاحتجاز الانفرادي والإعدام بإجراءات موجزة وخارج إطار القانون والاختفاء القسري.

٢٤ - وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، قامت لجنة التحقيق الدولية المنشأة بموجب اتفاق لينا - ماركوسي للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة منذ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في كوت ديفوار بزيارة أجزاء مختلفة من البلد، إضافة إلى مالي وبوركينا فاسو وغانا وليبريا. وفيما تعاونت حكومة كوت ديفوار تعاونا كاملا مع لجنة التحقيق الدولية، لم يردّ بعض الزعماء الرئيسيين في القوات الجديدة ردا إيجابيا على دعوة اللجنة. غير أن القوات الجديدة يسّرت أعمال اللجنة في أجزاء البلد الخاضعة لسيطرتها. وقد استقبل الرئيس غباغبو أعضاء اللجنة في لقاء وداعي جرى في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ قبل مغادرتهم أبيدجان في ١٥ أيلول/سبتمبر متجهين إلى جنيف حيث سيقومون بوضع الصيغة النهائية لتقريرهم في غضون شهر واحد. وفي هذه الأثناء، بدأت لجنتا تحقيق وطنيتان أنشأتهما الجمعية الوطنية الإيفوارية التحقيق في الأسبوع الذي بدأ في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

٢٥ - أما اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوت ديفوار التي أُنشئت حديثا فلم تبدأ أعمالها بعد. وينبغي تشجيع حكومة المصالحة الوطنية على إصدار مرسوم يسمي أعضاء هذه اللجنة لتمكينها من البدء في تنفيذ ولايتها.

٢٦ - يرد في هذا التقرير باعتباره الضميمة ٢ موجز لحالة تنفيذ اتفاق أكرا الثالث.

رابعا - الاستنتاج

٢٧ - يتضح من أعمال الجمعية الوطنية أن الجدول الزمني المحدد في اتفاق أكترا الثالث لإقرار النصوص التشريعية المتوخاة في اتفاق لينا - ماركوسي قد لا يراعى بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ولا غرابة في ذلك، فهو ما تثبته في أحيان كثيرة الإجراءات التشريعية والتنافس على السلطة في هذه المسائل.

٢٨ - وفي أي حال، يوصي فريق الرصد بأن يخطط الرئيس كوفور، والرئيس أوباسانجو، والأمين العام كوفي عنان لتحركهم الفوري للاطلاع على نحو مؤكد من الرئيس غباغبو على العقبات التي يواجهها في تنفيذ اتفاق أكرا الثالث، لا سيما مسألة المادة ٣٥. وقد حان الوقت الآن أيضا للنظر في التحركات الأخرى التي يمكن القيام بها لحمل الزعماء السياسيين الأربعة الرئيسيين وهم الرئيس غباغبو، والسيد كونان بيدي، والسيد ألاساني وتارا، والسيد غيوم سورو على الاجتماع والتنسيق بهدف إلقاء نظرة نقدية أخرى لمعرفة الصيغة السياسية التي يمكن إيجادها لحل مسألة المادة ٣٥.

نيابة عن الفريق
(توقيع) السفير راف **أويتشو**
الرئيس
أبيدجان، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

الضميمة ١*

جدول مختصر

حصيلة التقدّم في اعتماد النصوص التشريعية المنصوص عليها في اتفاق لينا – ماركوسي

النص التشريعي	اعتمدته الحكومة	قُدم إلى الجمعية الوطنية	اعتمد في لجنة الجمعية	اعتمد في الجمعية الوطنية	صدر
١) نص تشريعي بشأن تعديل المادة ٣٥ من الدستور	نعم	لا	لا	لا	لا
٢) نص تشريعي بشأن قانون الجنسية في كوت ديفوار بصيغته المعدلة في القانون رقم ٧٢-٨٥٢ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢	نعم	نعم(أ)	لا	لا	لا
٣) نص تشريعي بشأن نظام ملكية الأراضي	نعم	نعم	نعم	نعم	لا
٤) نص تشريعي بشأن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	نعم	نعم	نعم	نعم	
٥) نص تشريعي بشأن الإعلان عن الأصول الشخصية لرئيس الدولة	نعم	نعم	نعم	نعم	لا
٦) نص تشريعي بشأن التمويل العام للأحزاب السياسية والحملات الانتخابية	نعم	نعم	نعم	لا	لا
٧) نص تشريعي يأذن لرئيس الجمهورية بالمصادقة على البروتوكول الإضافي A/SP1/6/89 الذي يعدل ويكمل أحكام المادة السابعة من البروتوكول الموقع في واغادوغو في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ والمتعلق بحرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة والاستيطان	نعم	نعم	نعم	نعم	لا
٨) نص تشريعي يأذن لرئيس الجمهورية بالمصادقة على البروتوكول الإضافي A/SP2/5/90 المتصل بتنفيذ المرحلة الثالثة (حق الاستيطان) للبروتوكول المتعلق بحرية حركة الأشخاص وحق الإقامة والاستيطان الموقع في بنجول في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٠	نعم	نعم	نعم	لا	لا
٩) نص تشريعي بشأن العفو العام	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
١٠) نص تشريعي بشأن تحديد هوية الرعايا الأجانب وإقامتهم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا
١١) نص تشريعي بشأن إنشاء وتنظيم وصلاحيات اللجنة الانتخابية المستقلة	نعم	نعم	لا	لا	لا

* صدرت باللغة التي وردت بها فقط.

النص التشريعي	اعتمدته الحكومة	قُدم إلى الجمعية الوطنية	اعتمد في لجنة الجمعية	اعتمد في الجمعية الوطنية	صدر
١٢) نص تشريعي بشأن القانون العام للإذاعة والتلفزيون	نعم	لا	لا	لا	لا
١٣) نص تشريعي بشأن القانون العام للصحافة	نعم	لا	لا	لا	لا
١٤) نص تشريعي بشأن وضع أحزاب المعارضة	لا	لا	لا	لا	لا
١٥) نص تشريعي بشأن الإعلان عن الأصول الشخصية للقادة السياسيين	لا	لا	لا	لا	لا
١٦) نص تشريعي بشأن الإثراء الشخصي غير المشروع	لا	لا	لا	لا	لا

(أ) طلب رئيس الجمهورية من الجمعية الوطنية، في رسالة وجهها إليها، أن تشطب من جدول أعمالها مؤقتا مشروع النص التشريعي المتعلق بقانون الجنسية.

المراسيم

مشروع المرسوم	اعتمدته الحكومة
١) مرسوم بشأن إنشاء وتنظيم وصلاحيات اللجنة الوطنية لتحديد الهوية	نعم في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤
٢) مرسوم بشأن الحصول على بطاقة الهوية الوطنية وشكلها	نعم في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤
٣) مرسوم بشأن تعديل المرسوم المتعلق بإنشاء المكتب الوطني لتحديد الهوية	نعم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤
٤) مرسوم بشأن تعيين رئيس اللجنة الوطنية لتحديد الهوية	نعم في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤
٥) مرسوم بشأن تعيين الأمين العام للجنة الوطنية لتحديد الهوية	نعم في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤
٦) مرسوم بشأن إنشاء اللجنة المشتركة بين الوزارات والمعنية بوسائط الإعلام والأمانة الفنية لهذه اللجنة	نعم في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣

الضميمة ٢*

حالة تنفيذ اتفاق أكرا الثالث

حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

الإجراء المطلوب	يتعين اتخاذه من قِبَل	الإطار الزمني	حالة التنفيذ
١ - تفويض صلاحيات إلى رئيس الوزراء	يصدر الرئيس غباغبو مرسوما يحدد فيه المجالات التي يشملها تفويض صلاحياته إلى رئيس الوزراء، (نص متفق عليه في أكرا)		مرسوم صادر في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤
٢ - استئناف أعمال حكومة المصالحة الوطنية			
٢-١ إعادة ثلاثة وزراء إلى مناصبهم كان قد فصلهم الرئيس غباغبو	يصدر الرئيس غباغبو مرسوما يعيد به الوزراء إلى مناصبهم		مرسوم صادر في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤
٢-٢ عقد مجلس الوزراء	يعقد الرئيس غباغبو (و/أو رئيس الوزراء) اجتماعا لمجلس الوزراء، ويوجه دعوات إلى جميع الوزراء	في غضون ٧ ايام من توقيع الاتفاق	عقد الاجتماع الأول في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤. وعقد بعد ذلك اجتماعين في ١٢ و ١٩ آب/أغسطس، و ٢ و ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤
٣ - المادة ٣٥ وإصلاحات قانونية أخرى			
٣-١ تيسير اعتماد الجمعية الوطنية الإصلاحات القانونية المنصوص عليها في اتفاق لينا - ماركوسي	يعقد الرئيس غباغبو دورة استثنائية للجمعية الوطنية تعتمد جميع الإصلاحات القانونية وفقا لنص وروح اتفاق لينا - ماركوسي		تم في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بدأت الدورة في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٤
	تضمن جميع الأحزاب الإيفوارية تأييد ممثليها في الجمعية الوطنية لاعتماد هذه النصوص التشريعية، وفقا لما جاء في اتفاق لينا - ماركوسي	بحلول ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٤	ينتهي جدول العمل الذي اعتمدته الجمعية الوطنية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤
٣-٢ تنفيذ أحكام الباب الثالث من برنامج حكومة المصالحة الوطنية، المرفق باتفاق لينا - ماركوسي، بشأن الأهلية (المادة ٣٥ من الدستور)	يستخدم الرئيس غباغبو صلاحيات الدستور لتنفيذ الأحكام المتصلة بالأهلية	بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤	

* صدرت باللغة التي وردت بها فقط.

الإجراء المطلوب	يتعين اتخاذه من قِبَل	الإطار الزمني	حالة التنفيذ
٤ - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج			
٤-١ بدء برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفقا لاتفاق لينا - ماركوسي والقرارات التي اتُخذت في يامو سوكرو وجراند بسَّام	رئيس الوزراء، واللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والأحزاب الإيفوارية المعنية، بدعم من الشركاء الدوليين، بمن فيهم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، للقيام بجميع الأعمال التحضيرية اللازمة لبدء نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤	
٤-٢ بدء إعادة تنظيم قوات الدفاع والأمن على أساس خريطة الطريق التي وُضعت في جراند بسَّام	رئيس الوزراء والأحزاب الإيفوارية المعنية، بدعم من الشركاء الدوليين، لضمان بدء إصلاح قطاع الأمن في وقت مبكر		
٥ - استعادة إدارة الدولة والخدمات العامة	رئيس الوزراء وحكومة المصالحة الوطنية لوضع جدول زمني لاستعادة إدارة الدولة والخدمات العامة في جميع أنحاء البلد جميع الأطراف المعنية لتيسير الاستعادة الفعالة وفي الوقت المناسب لإدارة الدولة في جميع أنحاء البلد		جار
٦ - احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون			جار
٦-١ إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	رئيس الوزراء وحكومة المصالحة الوطنية لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وفقا لما نص عليه اتفاق لينا - ماركوسي ولبدء عملها	في أسرع وقت ممكن	
٦-٢ التحقيق الذي تجريه لجنة التحقيق الدولية في انتهاكات حقوق الإنسان في كوت ديفوار منذ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢	جميع الأطراف للتعاون تعاونا كاملا مع لجنة التحقيق الدولية		جار

٧ - رصد تنفيذ اتفاق أكرا الثالث	يقدم فريق الرصد تقارير كل أسبوعين عن تنفيذ الاتفاق إلى رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ورئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، والأمين العام للأمم المتحدة	كل أسبوعين اعتبارا من ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤	التقرير الأول المقدم من فريق الرصد في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤
			التقرير الثاني المقدم في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٤
			التقرير الثالث المقدم في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤
			التقرير القادم كاستكمال لمناقشات مجلس الأمن بشأن كوت ديفوار يقدم في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

الضميمة ٣

Enclosure 1*

SYNOPTIC TABLE
STATUS OF PROGRESS OF LEGISLATIVE TEXTS ENVISAGED UNDER THE LINAS-MARCOUSSIS AGREEMENT

Legislation	Adopted by the Government	Submitted to the National Assembly	Adopted in Committee of Assembly	Passed by the National Assembly	Promulgated
1) Legislation on the amendment to Article 35 of the Constitution	Yes	No	No	No	No
2) Legislation on the Ivorian Nationality Code as amended by Law No 72-852 of 21 December 1972	Yes	Yes [1]	No	No	No
3) Legislation on the Land tenure regime	Yes	Yes	Yes	Yes	No
4) Legislation on the National Human Rights Commission	Yes	Yes	Yes	Yes	
5) Legislation relating to the disclosure of the personal assets of the Head of State	Yes	Yes	Yes	Yes	No
6) Legislation on the public funding of political parties and groups and electoral campaigns	Yes	Yes	Yes	No	No

[1] The President of the Republic has, by letter, requested the National Assembly to temporarily remove from its agenda the draft text of legislation on the Nationality Code.

* Provided in language of submission only.

Legislation	Adopted by the Government	Submitted to the National Assembly	Adopted in Committee of Assembly	Passed by the National Assembly	Promulgated
7) Legislation authorising the President of the Republic to ratify the additional protocol A/SP1/6/89 amending and completing the provisions of article VII of the protocol, signed in Ouagadougou on 30 June 1989, concerning the free circulation of persons, the right of residence and settlement.	Yes	Yes	Yes	Yes	No
8) Legislation authorising the President of the Republic to ratify the additional protocol A/SP2/5/90 relating to the implementation of the third step (right of settlement) of the protocol concerning the free circulation of persons, the right of residence and settlement signed in Banjul on 29 May 1990	Yes	Yes	Yes	No	No
9) Legislation on Amnesty	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes
10) Legislation on Identification of persons and Residence of foreign nationals	Yes	Yes	Yes	Yes	No
11) Legislation on the establishment, organization and functions of the Independent Electoral Commission	Yes	Yes	No	No	No
12) Legislation on the regime governing the Radio and Television media	Yes	No	No	No	No
13) Legislation on the regime governing the Press	Yes	No	No	No	No
14) Legislation on the Status of the opposition parties	No	No	No	No	No
15) Legislation on the disclosure of the personal assets of political leaders	No	No	No	No	No
16) Legislation on illegal personal enrichment	No	No	No	No	No

DECREES

Draft decree	Adopted by the Government
1) Decree on the establishment, organisation, functions of the National Identification Commission	Yes on 6 January 2004
2) Decree on the acquisition and format of the National identity card	Yes on 7 January 2004
3) Decree relating to the amendment of the decree on the establishment of the National Identification Office	Yes in January 2004
4) Decree relating to the appointment of the Chairman of the National Identification Commission	Yes on 29 January 2004
5) Decree relating to the appointment of the Secretary General of the National Identification Commission	Yes on 29 January 2004
6) Decree relating to the establishment of the Inter-ministerial Commission on the Media and its technical Secretariat	Yes on 19 August 2003

Enclosure 2*

STATUS OF IMPLEMENTATION OF THE ACCRA III AGREEMENT

As of 15 September 2004

Action required	To be taken by	Timeline	Status of implementation
1. Delegation of powers to the Prime Minister	President Gbagbo to issue a decree specifying the areas covered by his delegations of powers to Prime Minister Diarra (text agreed in Accra).		Decree issued on 9/8/04
2. Resumption of the work of the Government of National Reconciliation (GNR)			
2.1. Reinstatement of the three Ministers dismissed by President Gbagbo	President Gbagbo to issue a decree reinstating the three Ministers.		Decree issued on 9/8/04
2.2. Convening of Council of Ministers	President Gbagbo (and/or the Prime Minister) to convene a meeting of the Council of Ministers and to extend invitations to all Ministers.	Within 7 days after signature of the agreement	First meeting held on 9/8/04. Subsequent meetings held on 12 and 19 August, 2 and 9 September 2004
3. Article 35 and other legal reforms			
3.1. Facilitation of the adoption by the National Assembly of the legal reforms provided for in the Linas-Marcoussis Agreement	President Gbagbo to convene an extraordinary session of the National Assembly to adopt all legal reforms in accordance with the letter and spirit of the Linas-Marcoussis Agreement.		Done on 28/7/04 Session began on 11/8/04

* Provided in language of submission only.

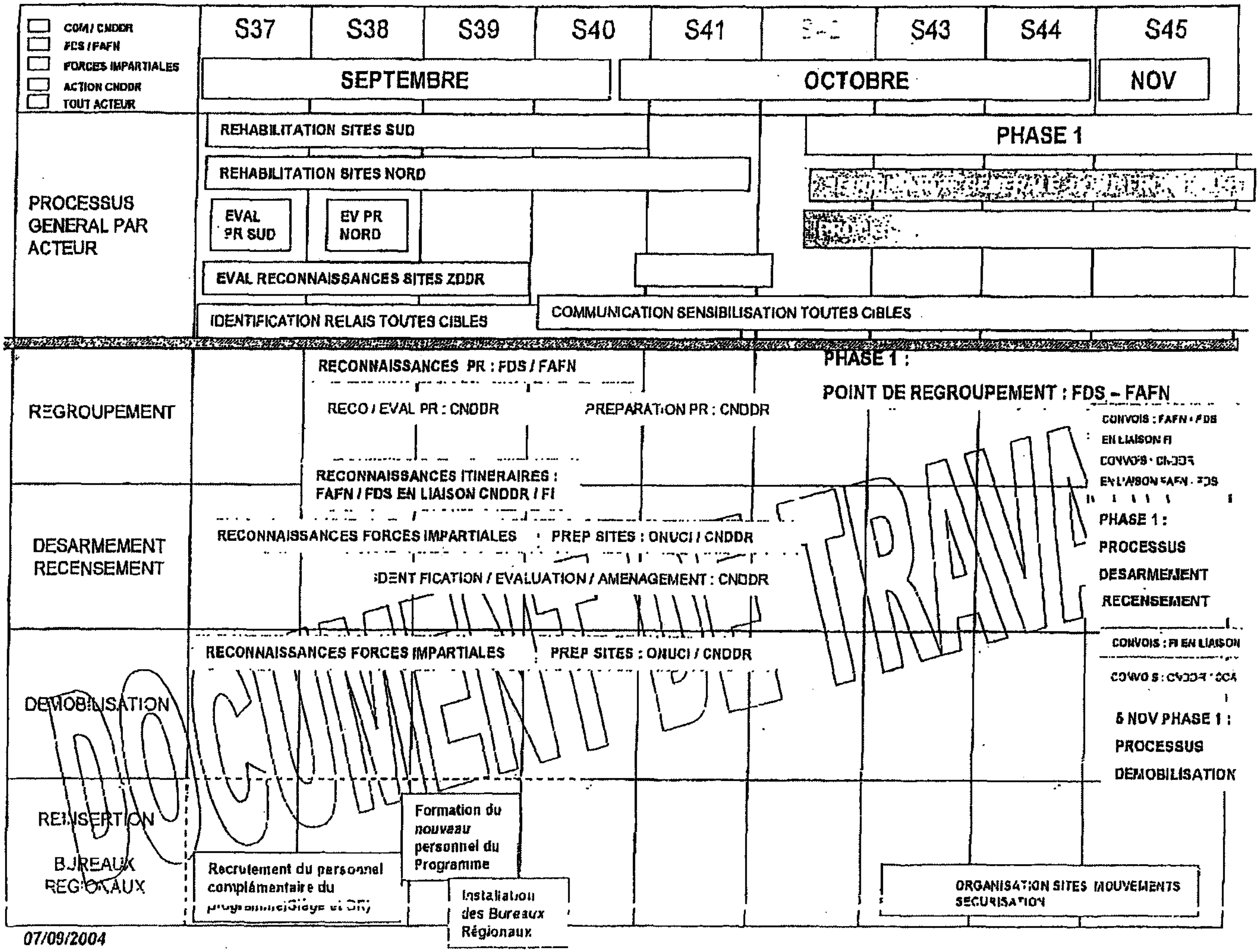
Action required	To be taken by	Timeline	Status of implementation
	All Ivorian parties to ensure that their respective representatives in the National Assembly support the adoption of these legislative texts, as stipulated in the Linas-Marcoussis Agreement.	By 31 August 2004	Work schedule adopted by the National Assembly to end by 30/9/04
3.2. Implementation of the provisions of section III of the programme of the GNR, annexed to the Linas-Marcoussis Agreement, on eligibility (article 35 of the Constitution)	President Gbagbo to use his constitutional powers to implement the relevant provisions on eligibility.	By 30 September 2004	
4. Disarmament, Demobilisation, Reintegration (DDR)			
4.1. Commencement of the DDR programme in accordance with the Linas-Marcoussis agreement and the decisions adopted in Yamoussoukro and Grand Bassam	The Prime Minister, the National Commission on DDR and the Ivorian parties concerned, with the support of international partners, including ONUCI, to make all necessary preparations for the commencement of DDR.	By 15 October 2004	
4.2. Commencement of the restructuring of the defence and security forces on the basis of the Grand Bassam road map	The Prime Minister and the Ivorian parties concerned, with the support of international partners, to ensure the early commencement of the security sector reform.		

Action required	To be taken by	Timeline	Status of implementation
5. Restoration of State administration and public services	The Prime Minister and the GNR to draw up a timetable for the restoration of State administration and public services throughout the country. All parties concerned to facilitate the effective and timely restoration of State administration throughout the country.		Ongoing
6. Respect for human rights and the rule of law			
6.1. Establishment of the National Human Rights Commission	The Prime Minister and the GNR to take all necessary measures for the establishment of the National Human Rights Commission, as provided for in the Linas-Marcoussis Agreement, and for the commencement of its work.	As soon as possible	
6.2. Investigations by the International Commission of Inquiry into human rights violations in Côte d'Ivoire since 19 September 2002.	All parties to cooperate fully with the International Commission of Inquiry.		Ongoing

Action required	To be taken by	Timeline	Status of implementation
7. **Monitoring of the implementation of the Accra III agreement**	The Monitoring Group to submit fortnightly reports on the implementation of the agreement to the Chairperson of ECOWAS, the Chairperson of the African Union Commission and the UN Secretary-General.	Every 2 weeks from 30/7/04	First report submitted by the MG on 10/08/04 Second report submitted on 31/08/04 Third report submitted on 15/09/04. Next report as a special update for the Security Council's discussions on Cote d'Ivoire to be submitted on 22/09/04

Enclosure 3*

SYNOPSIS PROCESSUS DDR : septembre / octobre 2004



SYNOPSIS PROCESSUS DDR : novembre / décembre 2004

Légende :
- COM / CNDDR
- FDS / FAFN
- FORCES IMPARTIALES
- ACTION CNDDR
- TOUT ACTEUR

	S46	S47	S48	S49	S50	S51	S52	S53	S01
	NOVEMBRE				DECEMBRE				JANV
PROCESSUS GENERAL PAR ACTEUR	PHASE 1					??? Selon effectifs			
		PHASE 2							??? Selon effectifs
	COMMUNICATION SENSIBILISATION TOUTES CIBLES								
REGROUPEMENT	PHASE 1 : POINT DE REGROUPEMENT : FDS – FAFN	PHASE 2 POINT DE REGROUPEMENT : FDS – FAFN			CONVOIS : FAFN / FDS EN LIAISON FI				
DESARMEMENT RECENSEMENT	PHASE 1 : PROCESSUS DESARMEMENT RECENSEMENT				CONVOIS : CNDDR EN LIAISON FAFN / FDS PHASE 2 : PROCESSUS DESARMEMENT RECENSEMENT				
DEMOBILISATION	6 NOV PHASE 1 : PROCESSUS DEMOBILISATION ☆				CONVOIS : FI EN LIAISON CCA CONVOIS : CNDDR / CCA PHASE 2 : PROCESSUS DEMOBILISATION ☆				
REINSERTION	PHASE 1 : PROCESSUS REINSERTION ORGANISATION SITES MOUVEMENTS SECURISATION					PHASE 2 : PROCESSUS REINSERTION			

07/09/2004

2005	JAN FEV MARS	AVR MAI JUIN	JUI AOUT SEPT	OCT NOV DEC
PROCESSUS GENERAL PAR ACTEUR				
REGROUPEMENT		- ORGANISATION SITES MOUVEMENTS - SECURISATION		
DESARMEMENT RECENSEMENT				
DEMOBILISATION				
REINSERTION	PHASE 1 : PROCESSUS REINSERTION PHASE 2 : PROCESSUS REINSERTION			

07/09/2004